اذا كان العامل ظرفا او شبهه فان فيه خلافا فسيبويه
لا يجوزه اصلا نظرا الى ضعف الظرف في العمل وجوزه
الاخفش بشرط تقدم المبتدا على الحال نحو زيد قائما في الدار
فاما مع تاخير المبتدا عن الحال فانه وافق سيبويه في المنع
فلا يجوز قائما زيد في الدار ولا قائما في الدار زيد اتفاقا و
يحتمل ان يكون معناه ان الحال وان كان مشبها للظرف
فيه من معنى الظرفية الا ان الظرف يتقدم على عامله
المعنوي لتوسعهم في الظروف والحال لا يتقدم عليه
مطلقا اذا لم يكن الظرف داخلا في العامل المعنوي واما
اذا جعلته داخلا في العامل المعنوي كما هو الظاهر من كلامهم
فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير وكما لا يتقدم الحال على العامل
المعنوي كذلك لا يتقدم على ذي الحال المجرور سواء كان
مجرورا بالاضافة او بحرف الجر فان كان مجرورا بالاضافة
لم يتقدم الحال عليه اتفاقا نحو جاءني محمد اعن الثياب
ضاربة زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذي الحال والمضاف
اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان كان
مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف فسيبويه واكثر البصريين يمنعون
تقديمها عليه للعلة المذكورة وهو المختار عند المصنف
وبهذا قال الاخفش ونقل عن بعضهم الجواز استدلالا

بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس والعامل الغرفي بين حرف
الجر والاضافة ان حرف الجر معتبر للفعل كالهيئة و
التضعيف فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه فاذا قلت
ذهبت راكبا سريعا فكانك قلت اذهبت راكبا سريعا
فالمجرور بحسب الحقيقة ليس محصورا او بجاب بعضهم
عن مثل الاستدلال بان يجعل كافة حالا عن الكاف والتاء
للمبالغة وبعضهم يجعلها صفة المصدر اي ارسالا كافة و
بعضهم يجعلها مصدرا كالكاذبة والعافية والكل تكلف
ونعسف وكل ما دل على هيئة اي صفة كانت سواء كان الدال
مشتقا او جامدا صح ان يقع حالا من غير ان يؤول الجامد
بالمشتق لان المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حاصل
ومنزلة على جمهور النحاة حيث شرطوا الاشتقاق
للحال ولم يكلفوا في تاويل الجامد بالمشتق ومع هذا
فقد تمسك ان الاغلب في الحال الاشتقاق مثل هذا بسرا او رطبا
في قولهم هذا بسرا وهو مما يقع فيه التضحية رطبا منه رطبا
وهو مما فيه حلاوة فيهما مع كونهما جامدين حالان
فدل انهما على صفة البسرية والرطبية ولا حاجة الى تاويل
البسر بالمتبسر والرطب بالمترطب من البسر النخل اذا اصاب
ما عاب بسرا او رطبا اذا صار رطبا والعامل في رطبا الطيب

Copyright © King Saud University